تقدير موقف

مستقبل العلاقات الصينية– الأميركية في عهد ترامب... هل ستنزلق الأمور نحو الهاوية؟

إسلام عبد الجبار

مقدمة

أمرت الصين يوم الإثنين 27 تموز/ يوليو 2020 بإغلاق القنصلية الأميركية في مدينة شينغدو الواقعة جنوب غرب الصين، وذلك في أحدث تصعيد لتوتر العلاقات بين البلدين. وقالت الصين إن هذه الخطوة كانت "ردًّا ضروريًّا" على الولايات المتحدة، التي طلبت من الصين إغلاق قنصليتها في هيوستن في وقت سابق من الأسبوع الجاري. وكان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو قد قال إن القرار الأميركي اتخذ لأن الصين تقوم بـ"سرقة" الملكية الفكرية"[1].

ويعدّ هذا التصعيد، واحدًا من فصول التصعيد المحتدمة بين البلدين، التي ارتفعت وتيرتها منذ وصول الرئيس الأميركي، دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية. فقد ظل موضوع التصعيد في العلاقات الأميركية مع الصين متصدرًا للمشهد، ويطفو إلى السطح كلما صعّد ترامب من لهجته تجاه الصين في خطاباته، التي عبر من خلالها عن نواياه الحثيثة لتغيير مسار العلاقات معها، وتبني سياسة عدائية صارمة تجاهها. وفي عهد ترامب –تحديدًا– شهدت العلاقات الصينية– الأميركية توترًا ملموسًا، ولا سيما بعد أن تبنى الأخير جملة من السياسات التصعيدية إزاء الصين، وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي. وقد تجسدت تلك السياسات الاقتصادية بشكل أساسي فيما باتت تعرف "بالحرب التجارية الأميركية على الصين"، التي تجلت من خلال مظاهر وممارسات اقتصادية عديدة، كفرض رسوم جمركية جديدة على السلع المستوردة من الصين، وسحب الاستثمارات الأميركية من الصين، بالإضافة إلى إرغام العديد من الشركات الصينية على مغادرة السوق الأميركية.

[1] "التوتر بين الولايات المتحدة والصين: بكين تأمر بإغلاق قنصلية أميركية ردًّا على قرار مماثل من واشنطن،" بي بي سي عربي، 2020/7/24، شوهد في: 2020/7/28، في: https://bbc.in/3073ZBb

خلفية العلاقات الصينية– الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة

منذ تدشين العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية عام 1979، مرت العلاقات بين البلدين بمحطات متعددة. وفي هذا الصـــدد، لا بد من التفريق بين مســـتويين من العلاقات، ألا وهما: المستوى السياسي، والمستوى الاقتصادي.

أولاً، على المستوى السياسي، لم تتخذ العلاقات بين البلدين مسارًا موحدًا، بل تباينت العلاقات بتباين الإدارات الأميركية المتعاقبة وموقفها السياسي من الصين، فتارةً كانت تتسم بالاستقرار، وتارةً أخرى كان يغلب عليها طابع التوتر[2].

وبعد انهيار الاتحاد الســـوفييتي وانتهاء الحرب الباردة مطلع تســـعينيات القرن العشـــرين، حافظت العلاقات السياسية بين البلدين على ذلك المستوى من التباين، في عهد كل من الرؤساء الأربعة، بيل كلينتون، وجورج بوش الابن، وباراك أوباما، بالإضافة إلى الرئيس الأميركي الحالي، دونالد ترامب.

ففي عهد الرئيس جورج بوش الابن، اتسمت سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الصين بالعدائية. وفي هذا الســـياق، تم تصـــوير الصـــين في برنامج الحزب الجمهوري على أنها منافس إســـتراتيجي للولايات المتحدة، وتحدٍّ لها في آسيا. وعلى ذات الصعيد، اعتبر بوش أن الصعود الصيني هو أمر لا مفر منه، معتبرًا أن الصين هي التحدي الأساسي للولايات المتحدة في آسيا[3].

في حين اتسمت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في عهد الرئيس باراك أوباما بالاستقرار نوعًا ما، إذ إن السـبب الأبرز لذلك هو السـياسـة الخارجية التي تبناها أوباما، والتي تقضـي باحترام نهج التعددية وتنشيط الدبلوماسية الأميركية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة، بالإضافة إلى دعوة أوباما إلى ضـرورة أن تجري الولايات المتحدة محادثات مع أعدائها كما تجريها مع أصـدقائها. وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي وجهها أوباما للصين بشأن انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان، إلا أن الحزب الديمقراطي في عهده دعا إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين من أجل التعاون في حل المشـاكل

---

[2] تجدر الإشارة هنا إلى أن أبرز القضايا السياسية التي شكلت مصدرًا للتوتر بين البلدين في فترة ما بعد الحرب الباردة، هي أولاً السياسة الصينية في آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الإطار، فإن ثمة قلقًا أميركيًّا حول الدور الصيني في تلك المنطقة وتأثيره على الأمن والاستقرار الإقليمي لتلك المنطقة. وعلى الجانب الآخر، فإن ثمة خشية صينية من النفوذ الأميركي المتنامي في تلك المنطقة. وثانيًا، فإن من أبرز القضايا التي تشكل مصدرًا للتوتر أيضًا، هو القلق الأميركي المستمر من الصعود العسكري للصين، وخشية الولايات المتحدة من استغلال ذلك النمو لتحقيق مطالب الصين في تايوان وبحر الصين الجنوبي. للمزيد حول تلك القضايا، انظر: منال حسونة، "الصين في السياسة الأميركية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية". (رسالة ماجستير: جامعة بيرزيت، 2015)، صفحة "د" وما بعدها.

[3] المرجع السابق، 26-27.

العالمية، وتشجيع الصين على لعب "دور مسؤول" في معالجة المشاكل المشتركة في القرن الحادي والعشرين[4].

ثانيًا، على المستوى الاقتصادي، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة تطورًا ملموسًا منذ تسعينيات القرن الماضي. وقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ بداية القرن الحالي بوتيرة متسارعة. ففي عام 2010، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين قرابة 456.8 مليار دولار أميركي، لتصبح الصين بذلك الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة بعد كندا[5]. وفي عام 2015، قفزت الصين لتصبح الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة، بعد أن بلغ حجم التبادل التجاري قرابة 598.1 مليار دولار أميركي، مُشكلاً ما قيمته نحو 16% من حجم التبادل التجاري الكلي للولايات المتحدة مع سائر البلدان[6].

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وما واكب ذلك من تشابك شديد في المصالح بينهما، إلا أن العلاقات الثنائية الاقتصادية لم تخلُ من بعض الخلافات.

لقد نتجت تلك الخلافات بالأساس عن الخشية الأميركية من تنامي الاقتصاد الصيني على حساب نظيره الأميركي، الأمر الذي تجلى بشكل أساسي في العجز في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الصين، وما نجم عن ذلك من امتعاض أميركي، ما حدا ببعض الرؤساء إلى تبني سياسات اقتصادية معادية للصين، كالرئيس بوش، الذي اعتبر أن الصين "منافس إستراتيجي وليست شريكًا إستراتيجيًّا"[7].

وعلى النقيض من عهد الرئيس بوش، فقد شهدت حقبة الرئيس أوباما نوعًا من التهدئة والاستقرار مع الصين، حيث تبنى الأخير سياسة اقتصادية تقضي بحل المسائل الخلافية مع الصين عن طريق الدبلوماسية والحوار. وقد انعكس ذلك على حجم الاقتصاد بين البلدين، ففي عام 2016، بلغت مبيعات الخدمات للشركات الأميركية في الصين قرابة 55.1 مليار دولار أميركي، في حين بلغت مبيعات الخدمات للشركات الأميركية في الصين نحو 8.3 مليار دولار أميركي[8].

---

[4] المرجع السابق، 55.
[5] موقع وزارة الخارجية الأميركية، على الرابط: https://bit.ly/2BWUM5k. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/10.
[6] المرجع السابق، على الرابط: https://bit.ly/301YIJY. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/10.
[7] منال حسونة، مرجع سابق، 25.
[8] موقع الممثل التجاري للولايات المتحدة الأميركية (USTR)، على الرابط: https://bit.ly/3iPfy7k. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/9.

أما في عهد الرئيس ترامب، فقد تبنى سياسة عدائية صارمة تجاه الصين منذ توليه لمقاليد السلطة في الولايات المتحدة، وبالأخص في المجال الاقتصادي، الأمر الذي انعكس سلبًا على العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، وأدى إلى توتر ملحوظ بينهما. وبهذا التصعيد الموجه نحو الصين، دشن ترامب مرحلة جديدة من العلاقات معها. وقد اتسمت هذه المرحلة الجديدة بالعدائية الشديدة إزاء الصين، وبتصويرها على أنها عدو للولايات المتحدة، وهي السياسة التي لم يسبق لأي رئيس أميركي تبنيها من قبل. وقد جاء ذلك بالتزامن مع سياسة ترامب لتحفيز الانكفاء الذاتي للولايات المتحدة، وتشديد الحمائية الاقتصادية لها، من خلال جملة من الإجراءات التي تهدف إلى جعل "أميركا أولاً" من جديد. وفي هذا الإطار، شنت الولايات المتحدة الأميركية بقيادة ترامب –مؤخرًا– ما باتت تعرف "بالحرب التجارية على الصين".

كيف بدأت الحرب التجارية؟ وما هي أبرز معالمها؟

لم ينفك الرئيس ترامب منذ توليه السلطة يوجه الانتقادات للصين، متهمًا إياها بتهديد الأمن القومي الأميركي، عن طريق التسبب بعجز تجاري لصالحها مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى سرقة الملكية الفكرية لعدد من الشركات الأميركية. وعلى سبيل المثال، تقدر الحكومة الأميركية أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقتها الصين بين عامي 2013–2017 وصل إلى نحو 1.2 تريليون دولار أميركي[9]. وقد بدأت الحرب التجارية على الصين، بعد إعلان ترامب في 22 آذار/ مارس عام 2018 عن وجود نية لفرض رسوم جمركية تبلغ نحو 50 مليار دولار أميركي على السلع الصينية بموجب قانون التجارة الأميركية لعام 1974، المتعلق "بالممارسات التجارية غير العادلة" وسرقة الملكية الفكرية. وبحلول 6 تموز/ يوليو من العام نفسه، قامت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على سلع صينية بقيمة 34 مليار دولار أميركي، فقامت الصين بالرد عن طريق فرض رسوم جمركية على سلع أميركية بالقيمة نفسها. وفي مرحلة لاحقة، فرضت واشنطن تعريفات جديدة في 10 مايو/ أيار 2019 بنسبة 25 في المئة، على ما قيمته 200 مليار دولار أميركي من الواردات

[9] ديفيد غروسمان، *"الحرب التجارية الأميركية الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين"*. مقالة منشورة على موقع (BBC News) بتاريخ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، على الرابط: https://bbc.in/329UBOA. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/11.

الصينية. وكردّ فعل، قامت الصين في الأول من حزيران/ يونيو من العام نفسه بفرض 25 في المئة على ما قيمته 60 مليار دولار أميركي من المنتجات الأميركية[10].

وقد تمخضت عن تلك الحرب جملة من النتائج التي أثرت بشكل سلبي على كلا الاقتصادين، ولا سيما على الاقتصاد الصيني. فحسب الأمم المتحدة، كلفت الرسوم الجمركية الصين 35 مليار دولار أميركي خلال النصف الأول من عام 2019. كما شهدت الشركات الصينية انخفاضًا في صادرات بعض المنتجات بمقدار الربع خلال الفترة نفسها. وفي ذات السياق، انخفضت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بمقدار 15 مليار دولار أميركي، في حين انخفضت صادرات الأخيرة إلى الصين بمقدار 14 مليار دولار خلال الفترة نفسها[11].

ولعل من النتائج الملموسة على تلك الحرب، تراجع الصين لتصبح الشريك التجاري الثالث للولايات المتحدة مع نهاية شهر أيار/ مايو المنصرم بعد كل من كندا والمكسيك[12]، لينخفض حجم العجز التجاري بين البلدين مع نهاية الشهر إلى 103.3 مليار دولار أميركي[13].

جائحة كورونا: مرحلة جديدة من التصعيد

دخل التوتر الصيني– الأميركي مرحلة جديدة من التصعيد، بعد انتشار جائحة كورونا في الصين، منتقلاً إلى دول عديدة في العالم، أبرزها الولايات المتحدة. وقد بدأت تلك المرحلة من التصعيد، على إثر خوض ترامب ومسؤوليه حملة جديدة من الاتهامات ضد الصين، متهمًا إياها بالتسبب في انتشار فيروس كورونا الذي وصفه "بالفيروس الصيني" بسبب التقصير في احتوائه، بالإضافة إلى إخفاء معلومات مهمة عن المرض عن كل من الولايات المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، هذا بالإضافة إلى اتهام الصين بسرقة براءات اختراع ونتائج أبحاث أميركية تتعلق بتطوير لقاحات للفيروس. وقد تلت ذلك ردود فعل صينية غاضبة، وتراشق كلامي بين ترامب ومسؤولين أميركيين من جهة، ومسؤولين صينيين من جهة أخرى.

---

[10] محمد المنشاوي، *"6 خطوات تشرح الحرب التجارية الأميركية الصينية وتستشرف مستقبلها"*. مقالة منشورة على موقع (Aljazeera) بتاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، على الرابط: https://bit.ly/2WcOO72. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/9.

[11] موقع الأمم المتحدة، على الرابط: https://bit.ly/2W7hbDN. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/12.

[12] موقع وزارة الخارجية الأميركية، على الرابط: https://bit.ly/2ZoSsgm. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/12.

[13] المرجع السابق، على الرابط: https://bit.ly/3foOrxM. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/12.

إن ما سبق استعراضه عن التوتر الصيني- الأميركي، يفتح الباب على مصراعيه أمام التساؤل الأبرز الذي بات مطروحًا فيما يتعلق بالعلاقات الصينية- الأميركية، ألا وهو: هل بات البلدان اليوم أمام مواجهة عسكرية وشيكة؟ حتمًا ليست ثمة إجابة قاطعة عن هذا التساؤل، كما لا يمكن الجزم بحدوث مواجهة عسكرية من عدمه.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يزال بالإمكان استقراء ملامح ذلك المستقبل، من خلال تحليل المعطيات الممنوحة عن التصعيد الذي نشهده بين الجانبين. وفي هذا الإطار، فإن ثمة سيناريوهين رئيسيين يتعلقان بمستقبل العلاقات الصينية- الأميركية على ضوء ذلك التصعيد خلال الفترة الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة (2021-2025)، سواء ظل ترامب رئيسًا، أو وصل جو بايدن، مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأميركية إلى الحكم.

أولاً: السيناريو الأول، وهو السيناريو الذي يرجح فرضية وقوع مواجهة عسكرية وشيكة بين البلدين، التي من الممكن أن تحدث قبيل الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة. وهذا السيناريو يستند إلى جملة من المعطيات والحقائق التي قد ترجح الميزان لصالح الحرب. ومن أبرز تلك المعطيات:

1. عدم اكتفاء الرئيس ترامب بتوجيه التهديدات الكلامية نحو الصين، بل لجوءه إلى اتخاذ خطوات عملية على الصعيد العسكري. ومن أبرز تلك الخطوات إعلانه عن سحب 9500 جندي أميركي من الجنود المتواجدين في ألمانيا[14]. ومن هنا، فإن هذا قد يكون بمثابة تمهيد لاستخدام هؤلاء الجنود في التصعيد العسكري مع الصين.
2. الخسائر الكبيرة التي بات يُمنى بها الاقتصاد الأميركي نتيجة للعجز التجاري مع الصين، وهو ما أدى إلى خسارة الكثير من الشركات الأميركية، وفقدان ملايين وظائف العمل في الولايات المتحدة.
3. إن الحرب مع الصين قد تكون هي الورقة الأخيرة لترامب من أجل استعادة شعبيته المفقودة في الولايات المتحدة، نتيجة سياساته المتعجرفة، التي كشفت عنها أحداث مقتل الأميركي من أصول أفريقية، جورج فلويد. وفي حال حدوث مواجهة عسكرية ناجحة مع الصين، فإن ترامب قد ينجح في كسب ولاية رئاسية ثانية.

[14] موقع قناة دويتشه فيلله (Deutsche Welle) الألمانية على الرابط: https://bit.ly/3iTPWGt. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/11.

ثانيًا: السيناريو الثاني، وهو السيناريو الذي يرجح عدم وقوع حرب عسكرية وشيكة، وإنما حل الخلافات بين البلدين بالوسائل السلمية والدبلوماسية. إن هذا السيناريو يستند هو الآخر بدوره إلى عدد من المعطيات والحقائق، وأهمها:

1. التكلفة الباهظة للحرب على كل من الطرفين، ولا سيما على الولايات المتحدة: إن التكلفة الباهظة للحرب سوف تمنع الولايات المتحدة من خوض أي حرب، لا سيما في ضوء التراجع الاقتصادي الذي باتت تشهده، وبالأخص بعد جائحة كورونا. هذا ناهيك عن التجربة المريرة لها في كل من العراق وأفغانستان، التي سوف تجعلها تعيد حساباتها بشأن الحرب.
2. القوة العسكرية المتقدمة للصين، التي تشكل رادعًا للولايات المتحدة. فحسب مؤشر (Global Fire Power) المتخصص في تصنيف الدول من حيث القوة العسكرية، فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة عالميًّا من حيث القوة العسكرية[15]. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الصين قامت وخلال استعراض عسكري لمناسبة الذكرى 75 لتأسيس الجمهورية في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم، بعرض عدد من الصواريخ الجديدة، التي من أبرزها صواريخ (DF-26) عابرة القارات، التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، وهي قادرة على ضرب قاعدة غوام الأميركية في المحيط الهادئ، والتي تبعد 3200 كيلومتر عن الشواطئ الصينية[16]. فضلًا عن ذلك، فإن قوة الصين النووية تمثل ردعًا كبيرًا.
3. العلاقات الاقتصادية المتينة، والمصالح المتشابكة لكلا الطرفين، التي تجعل من وقوع الحرب احتمالاً بعيد المنال. ومما لا يخفى على أحد، فإن حجم الاستفادة الاقتصادية والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة التي يحققها البلدان بعضهما من بعض سوف تشكل حجر الزاوية في منع أية مواجهة عسكرية.

الخاتمة

يبدو أن السيناريو الثاني، الذي يستبعد حدوث مواجهة عسكرية وشيكة بين الولايات المتحدة والصين، ويرجح حل المسائل الخلافية عن طريق الوسائل السلمية والدبلوماسية، هو الأقرب، فهذا السيناريو سيبقى قائمًا، حتى وإن حظي ترامب بولاية رئاسية ثانية.

---

[15] موقع (Global Fire Power)، على الرابط: https://bit.ly/2WcsydA. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/5.
[16] موقع (Sky News Arabia)، على الرابط: https://bit.ly/2Og7oad. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/7.

إن ترجيح هذا السيناريو، يستند إلى الركيزة الرئيسية في العلاقات بين البلدين، التي لا يمكن إنكارها، وهي الاعتمادية الاقتصـــادية المتبادلة بين البلدين. لقد فرضـــت العولمة، التي ازدادت شـــوكتها بعد الحرب الباردة، نمطًا جديدًا من العلاقات بين الدول. إن هذا النمط يتمثل في الاعتمادية الاقتصـــادية والتعاون المتبادل بين الدول. وبدلاً من اللجوء إلى الحرب من أجل التنافس على الموارد المحدودة، فإن التعاون بين الدول واعتماد بعضـها على بعض في توفير الموارد الأسـاسـية لها أصـبح هو سـمة المرحلة.

وبذلك، نجد أن الاعتمادية الاقتصـــــادية والحجم الهائل للتبادل التجاري بين البلدين ســـــوف يجبر الطرفين على المحافظة على الوضـــع الراهن، ما يعني جولات أخرى من التصـــعيد دون حصـــول مواجهة حقيقية بين الطرفين، وحل الخلافات بالطرق السلمية بعيدًا عن آلة الحرب المدمرة[17]. ولذلك، يستبعد وقوع مواجهة عسكرية بينهما؛ فالصين والولايات المتحدة تتمتعان باعتمادية وتكامل كبير من حيث الموارد الطبيعية، والبشـرية، والسـوق، ورأس المال، والتكنولوجيا. وحسـب الإحصـائيات، فقد تضاعفت التجارة الثنائية بين البلدين بحلول عام 2011 إلى 180 مرة منذ بدء العلاقات الدبلوماسية. كما تعتبر الولايات المتحدة أكبر سوق تصدير للصين، وسادس أكبر مصدر للواردات. ولقد نمت الصـــادرات الأميركية إلى الصـــين بنســـبة 468 في المئة بين عامي 2000–2010، بينما نمت صادراتها إلى شركائها التجاريين الآخرين بنسبة 55 في المئة. وعلى صعيد متصل، تعتبر الصين من أكبر الجاذبين للاستثمار الأميركي، فبحلول عام 2011، استثمرت الولايات المتحدة في 61000 مشروع في الصين، بقوة إجمالية مدفوعة تبلغ 67.59 مليار دولار أميركي[18].

وبالاســـتناد إلى تلك المعطيات، فإن هذا يعد مؤشـــرًا قويًّا على أن الطرفين الصـــيني والأميركي مستفيدان بشكل كبير من العلاقات الاقتصادية المتينة فيما بينهما، وإن اختلفت درجة استفادة كل منهما. وبعبارات أخرى، فحتى لو رجحت كفة الاســتفادة لصــالح الصــين، فإن ذلك لا ينفي أهمية المنافع الاقتصـــــادية التي تحققها الولايات المتحدة من جراء تلك العلاقة. وعليه، فإن الإقدام على تصـعيد عسـكري من قبل أي طرف ضـد الآخر سـيكون بمثابة مغامرة غير مدروسـة العواقب، من

[17] روبرت غيلبين. "الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية"، مترجم. (مركز الخليج للأبحاث: أبو ظبي، 2004)، 51.
[18] موقع السفارة الصينية في الولايات المتحدة الأميركية. للمزيد، انظر الرابط: https://bit.ly/327HMV7. تاريخ آخر زيارة: 2020/7/5.

شـأنها أن تقوض الركيزة الأسـاسـية المكونة للقوة لدى البلدين، ألا وهو الاقتصـاد. ومن هنا، فإن أي مغامرة عسكرية بين الطرفين لن ينتج عنها رابح وخاسر، بل إن الطرفين سيكونان خاسرين.

وبناء على كل ما ســبق، نخلص إلى أن العوامل التي تم ذكرها لدى اســتعراض الســيناريو الثاني، وعلى رأســـها الاعتمادية الاقتصـــادية المتبادلة بين البلدين، من شـــأنها ترجيح عدم وقوع مواجهة عسكرية خلال المدى المنظور، أي في غضون السنوات الأربع المقبلة. وبدلاً من ذلك، فإن الإدارتين الصينية والأميركية سوف تلجأان إلى تسوية الخلافات بالطرق الدبلوماسية، كعقد الهدنات والاتفاقيات وغيرها. وإذا ما فاز المرشح الديمقراطي جو بايدن في الفترة الرئاسية المقبلة، فإنه على الأرجح سوف يقوم بتســوية الأمور مع الصــين وإعادة المياه إلى مجاريها كما كانت في العهود التي ســبقت عهد ترامب.